

ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم العم الشقيق ثم العم للاب
 ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم للاب وبعد الترتيب واجب
 عند الامانة الشافعي وقال احمد مالك الاخي الولي من الجد
 والاب والام والولي من الاخ للاب عند ابي حنيفة والشافعي
 وقال مالك صفا وسوا ولاية للاب على ابيه عند الشافعي
 وقال الثلاثة له الولاية وقدمه ابو سفيان مالك على الاب
 وقال احمد الاب الولي وفي تقدمه علي الجدي خلافه
 ولا ولاية للفاقد عند الشافعي واحمد وقال بعض اصحابه
 ان كان الولي ابا او جدي فلا ولاية له مع العسوق وقال ابو
 حنيفة العسوق لا يمنع الولاية واذا اعاب الولي الاقرب الي مسافة
 القصر فما حونها زوجها القاضي وان كان فوق مسافة القصر
 زوجها الا بصون العميل عند الشافعي وقال الثلاثة ان
 كانت المسافة منقطعة انطلقت الولاية لا يصح وان كانت غير منقطعة
 لم تنقل والمنقطعة عند ابي حنيفة واحمد هي الغيبة بمكان لا
 تصل اليه القافلة في السنة الواحدة واذا تصاب ولي بكر

واقطع

واقطع خبره ولم يعلم له مكان قال مالك يزوجهما صوابا
 وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي الولاية للقاضي واذا فقدت
 القضاة النسبة كانت الولاية للعمان السبية فيقدم
 المعتق ثم ابنه ثم ابن ابنه ثم ابو المعتق ثم الاخ الشقيق ثم الاخ
 للاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم ابو الاب
 ثم العم للاب ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم للاب ثم ابو الجدي
 فعلم من هذا ان الاخ وابنه مقدم علي الجد في الولاية والنسب
 كما في الاوثان بعد خمسة المعتق المعتق وهو كذا او يزوج
 بحيفه المائة من بزواج المعتقة ويعتبر في تزوج الصنعة لانها
 ولو سكونا ان كانت بكرا ابنة العمة فان كانت صفيه تزوج
 حتى تبلغ وتاذن ولو سكونا ولا يعتبر ان المعتقة اذا لا ولاية
 لها ولا اجبار وقالت السادة الحنيفة الولاية بالنسب للمصيبة
 بالنسب ترتيب الارث ثم عمة الولا فان لم يكن عمة فالولاية
 للام ثم للاخت الشقيقة ثم لاب ثم للاولاد الامم ذكرهم وانهم
 فيه سواء ولا اولادهم ثم للموات ثم للاخوان والخالات ثم لبنات
 الامهات ثم مولي الموالات ثم السلاطات واللاب ثم الجدي

ثم العم الشقيق